انجازات وفرص

مع اقتراب نهاية هذا العام الذي شكّل علامة فارقة في مجالي العدالة والمساءلة، يمكننا أن نتأمّل في ما تمكّنت الآليّة الدوليّة المحايدة والمستقلّة (المشار إليها بـ"الآليّة الدوليّة") من إنجازه، والتحدّيات والفرص الجديدة التي برزت، وتوجّهاتنا في عام 2024.

لقد بدأ العام بعدد من نتائج العدالة المهمّة، بما في ذلك الإدانات في ألمانيا والسويد والتي تمكّنا من ذكر مساعدتنا لها علنًا.

وشهدنا تقديم كندا وهولندا مبادرة بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب إلى محكمة العدل الدولية والتي أدّت بالفعل إلى اتخاذ التدابير المؤقتة التي أقرّتها المحكمة في الشهر الماضي. أثناء إعدادهم لتقديمهم للمرحلة التالية من القضية، تعتمد الأطراف الفاعلة على دعمنا المستمر، بما في ذلك التقرير المخصّص الذي نعدّه ضمن مسار التحقيق في الجرائم المتعلّقة بالاحتجاز. نحن ملتزمون بالمساهمة في فرصة العدالة الفريدة هذه للضحايا والناجيات/الناجين، بما في ذلك من خلال التعامل المباشر معهم وضمن سياق الإجراءات، تسهيل دمج مقاربة تركّز على الضحايا والناجيات/الناجين. .

وأصدر القضاء الفرنسي أيضًا عددًا من مذكّرات الاعتقال الرائدة والرفيعة المستوى، بما في ذلك واحدة ضد الرئيس السوري فيما يتعلّق بهجمات الأسلحة الكيميائية على الغوطة في آب/أغسطس 2013. وتشكّل مثل هذه الهجمات جانبًا رئيسيًا من جوانب النزاع السوري، كما أن فرص العدالة ذات الصلة ثمينة ونادرة بشكلٍ خاص.

بالنسبة إلى الآليّة الدوليّة، شهد عام 2023 تعزيزًا مستمرًا لتعاوننا الراسخ مع منظّمات المجتمع المدني والضحايا والناجيات/الناجين – وقد واصلنا جني ثماره الوفيرة، لا سيّما خلال مشاوراتنا وورشة العمل التي ركّزت على مسار التحقيق الخاص بتنظيم داعش، ودعم الهيئات القضائية الوطنية التي تحقق في جرائم داعش. قمنا أيضًا باختبار منهجية جديدة لمناقشة مجموعات التركيز للتفاعل مع الأطفال في سوريا حول ولاية الآليّة الدوليّة وعملها، بالإضافة إلى الاستماع إلى آرائهم وأولوياتهم المتعلّقة بالعدالة. علاوةً على ذلك، عزّزنا نطاق تعاوننا مع منظّمات المجتمع المدني التي تمثّل الجماعات المتضرّرة حول مجموعة من المواضيع المتخصّصة من خلال مشاورات أكبر عبر الإنترنت مع المجتمعات داخل سوريا وخارجها.

وكان إنشاء الهيئة الجديدة للبحث عن المفقودين والكشف عن مصيرهم في شهر حزيران/يونيو إنجازاً جماعيًا إضافيًا في هذا السياق، ونحن نتطلّع إلى التعاون مع هذه الهيئة الجديدة فور بدئها لعمليّاتها.

ولقد أحرزنا تقدمًا ملحوظًا في معالجة المعلومات والأدلّة في مستودعنا المركزي، ما جعل الكثير من تلك البيانات أكثر "قابلية للبحث عنها" ومفيدة. ويشمل ذلك الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي المتطوّرة لإيجاد طرق أكثر كفاءة لتوزيع وتحليل كميّات كبيرة من مواد الوسائط المتعدّدة.

وكان هذا العام مليئًا أيضًا بالتحديات الهامة. إذ استهلّ العام بالزلزال المدمّر الذي ضرب تركيا وسوريا، والذي أثّر على عدد كبير من شركائنا بشكلٍ مباشر. كما أننا نعرب عن تضامننا مع الضحايا والناجيات/الناجين والمجتمع المدني في سوريا بشكلٍ عام، الذين ظلّوا ثابتين في الدعوة إلى أن تبقى القضايا الحاسمة المتعلّقة بالعدالة والمساءلة في سوريا أولوية لمختلف أعضاء الأمم المتحدّة، وأن تصبح من جديد دافعًا للوحدة بدلاً من الانقسام.

يتضمّن هذا الإصدار من النشرة تفاصيل إضافية حول مساهماتنا وأنشطتنا، وستلاحظون/نّ استمرار تزايد الطلب على عملنا من الهيئات القضائية المختصة. إذ تطلب الهيئات القضائية المختصة بشكلٍ متزايد من موظّفي الآليّة الدوليّة الإدلاء بشهادتهم في المحاكم في القضايا التي قدمنا الدعم لها. وأود أن أخصّ بالشكر الدول المانحة لنا، وخاصةً تلك التي قدّمت مساهماتٍ طوعيةٍ إضافيةٍ دعمًا لتعزيز قدرتنا على الاستجابة لطلبات المساعدة المتزايدة، تطوير مجموعة جديدة من المنتجات التحليلية التي أصبحت موردًا هامًا وغنيًا للغاية.

ما زال علينا تحقيق المزيد من الإجازات. ومع ذلك، التقدّم المحرز هو شهادة على الجهود الجماعية والمتكاملة التي تبذلها الآليّة الدوليّة ومنظّمات المجتمع المدني والهيئات القضائية المختصّة، وأنا فخور بما حقّقناه في عام 2023 ويمكننا أن نأمل أن تبرز العديد من الفرص الجديدة في عام 2024 لإحداث فرق من أجل عدالةٍ أكثر شمولاً لصالح سوريا.

مازلنا أنا وفريقي ملتزمين باستكشاف طرقٍ لتيسير العدالة لعدد كبير من الضحايا والناجيات/الناجين الذين لم يحصلوا عليها بعد، وستواصل الآليّة الدوليّة دعم مبادرات العدالة الجديدة المهمّة مسترشدين بولايتنا، وبما يتماشى مع أهداف العدالة الأوسع.

في الوقت الحالي، أتمنى لكم جميعًا أن تنعموا بالسلام بنهاية هذا العام، مع الأمل في أن يكون عام 2024 عادلاً ومنصفًا.

كاترين ماركي-أويل

دعم الهيئات القضائية

تستمر الآليّة الدوليّة في مشاركة المعلومات والأدلّة مع الهيئات القضائية عند تلقّي طلب المساعدة، أو بشكلٍ استباقي إذا كانت على علم بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية التي قد تستفيد من البيانات أو المنتجات التحليلية الموجودة لديها بالفعل. تستمر الآليّة الدوليّة في مشاركة المعلومات والأدلّة مع الهيئات القضائية عند تلقّي طلب المساعدة، أو بشكلٍ استباقي إذا كانت على علم بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية التي قد تستفيد من البيانات أو المنتجات التحليلية الموجودة لديها بالفعل.

ويمكن أن تتخذ المساعدة التي تقدّمها الآليّة الدوليّة أشكالاً مختلفة. فقد تتلقّى الهيئات القضائية المواد ذات الصلة من المستودع المركزي للآليّة (فقط تلك التي وافقت المصادر على مشاركتها)، بالإضافة إلى الدعم لإجراء تحقيقات مفتوحة المصدر أو جمع معلومات إضافية أو تحديد الشهود أو إجراء مقابلات مع الشهود. تستفيد الهيئات القضائية أيضًا بشكلٍ متزايد من مجموعة من المنتجات التحليلية التي طوّرتها الآليّة الدوليّة والتي تشاركها كجزء من دعمها المستمر، وتتراوح ما بين من المذكّرات القانونية والتقارير التحليلية ومخطّطات الهياكل المؤسسيّة وتقارير تحديد الموقع الجغرافي.

يمكن للمدّعين العامين والقضاة والمحقّقين من الهيئات القضائية الوطنية تعزيز عملهم وقدراتهم من خلال الجهود المتفانية والخبرة التي تتمتّع بها الآليّة الدوليّة.

325 طلبا للمساعدة قدمتها **16** هيئة قضائية مختصة.

226 منها تتعلق بـ **162** تحقيقًا منفصلا، استجبنا لها من خلال توفير المعلومات والأدلّة والمنتجات التحليلية

86 طلب مساعدة جديد منذ بداية عام 2023

طلبات المساعدة سنويا حتى تاريخه (RFAs)

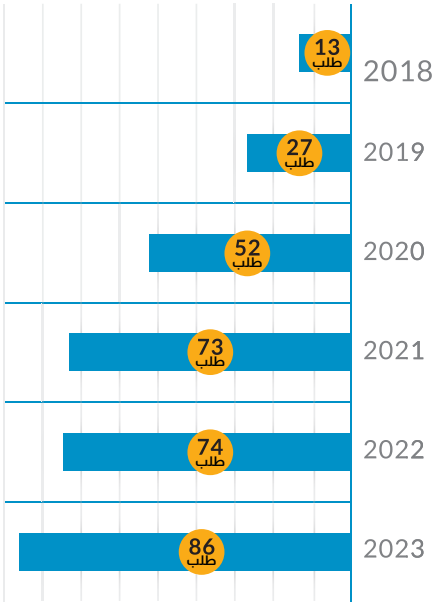

وكما هو واضح من الأرقام، فقد ازدادت طلبات المساعدة بشكلٍ مستمر منذ أن بدأت الآليّة الدوليّة عملياتها في عام 2018. ويعكس كل طلب التزام الهيئات القضائية الوطنية باحترام القانون الدولي ومحاسبة الجناة.

ما لا توضّحه الأرقام هو المساعدة المستمرة المقدّمة التي تتجاوز الطلب الأوّلي الذي نتلقّاه. إذ يتطلّب عدد متزايد من التحقيقات الفردية دعمًا طويل الأمد وأشكالًا متعدّدة من المساعدة، بدءًا من الدعم بالاستفسارات الجديدة أو المعلومات الجديدة عن الاستفسارات الأولية، بالإضافة إلى تكييف التقارير التحليلية، وإجراء مقابلاتٍ إضافية أو إدلاء الشهادات في المحكمة. ونظرًا للمدّة الطويلة للتحقيقات والملاحقات القضائية الدوليّة، فإن الدعم المستمر الذي تقدمه الآليّة الدوليّة بما يتناسب مع احتياجات الهيئات القضائية.

المنتجات التحليلية المتبادلة مع الولايات القضائية

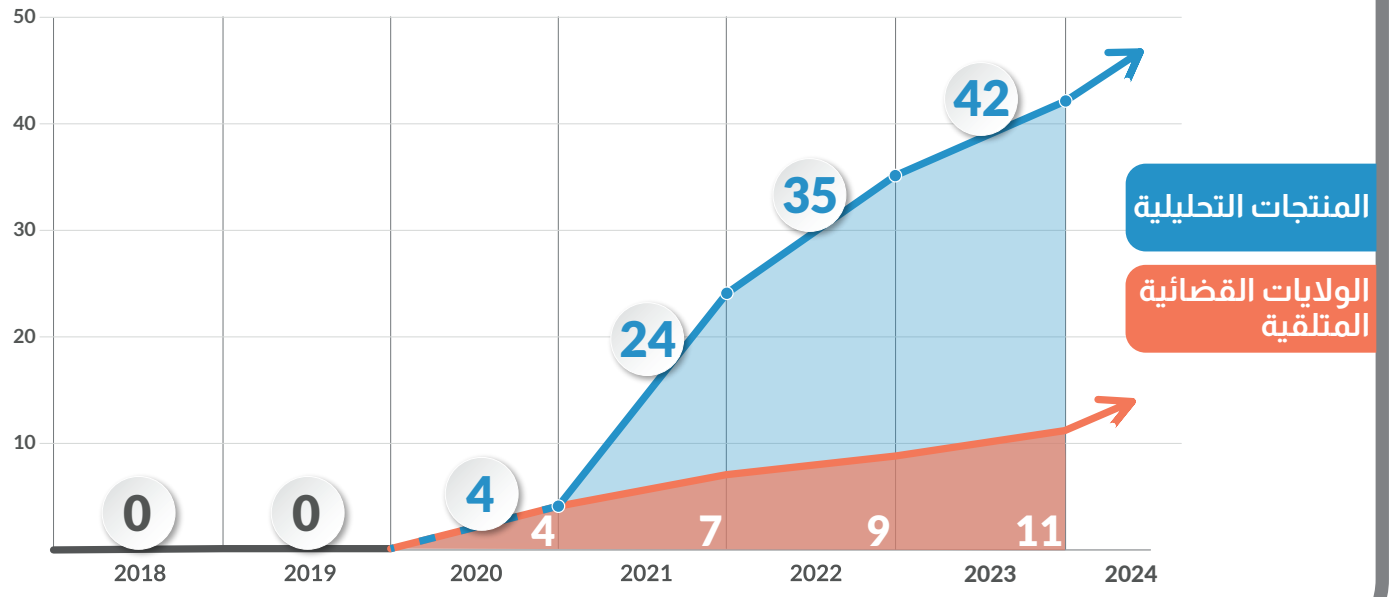

تطوّرات في مجال العدالة

قضية محكمة العدل الدولية

في 8 حزيران/يونيو 2023، رفعت كندا وهولندا دعوى مشتركة ضد سوريا أمام محكمة العدل الدولية، متهمةً سوريا بانتهاك اتفاقية مناهضة التعذيب منذ عام 2011.

كما طلبت كندا وهولندا اتخاذ تدابير مؤقّتة لحماية حقوقهما بموجب الاتفاقية، بهدف منع التعذيب في سوريا. وفي 10 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023، عرضت كندا وهولندا قضيتهما، مع اختيار سوريا عدم المشاركة.

أصدرت محكمة العدل الدولية حكمًا ملزمًا قانونًا 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وأصدرت حكمًا ملزمًا قانونًا، يلزم سوريا باتخاذ الخطوات اللازمة أعمال التعذيب، بأغلبية ثلاثة عشر صوتًا مقابل صوتين. وألزمت المحكمة سوريا، وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، بما يلي:

1. اتخاذ جميع التدابير التي في وسعها لمنع أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتأكّد من عدم قيام مسؤوليها، وكذلك أي منظّمات أو أشخاص قد يخضعون لسيطرتها أو توجيهها أو نفوذها، بارتكاب أي أعمال تعذيب أو غيرها من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
2. اتخاذ تدابير فعّالة لمنع تدمير أي أدلّة تتعلّق بادعاءات الأفعال التي تدخل في نطاق اتفاقية مناهضة التعذيب بما في ذلك التقارير الطبية والشرعية المتعلقة بالوفيات أو الاصابات.

وقد صرّحت الآليّة الدوليّة علناً بأنها تستعد لتقديم الدعم لقرار محكمة العدل الدولية بشأن الإجراءات التي بدأت ضد سوريا بسبب انتهاكات اتفاقية مناهضة التعذيب.

على الرغم من أن محكمة العدل الدولية لن تصدر حكمًا بشأن المسؤولية الجنائية الفردية، فقد فسّرت الآليّة الدوليّة ولايتها بحيث تشمل أيضًا الإجراءات القضائية غير الجنائية التي تتعلّق بالمساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية وتوفير فرصة عدالة هادفة للضحايا والناجيات/الناجين. وهذا يتوافق مع مقاربة الآليّة الدوليّة التي تركّز على الضحايا والناجيات/الناجين.

إن مساهمة الآليّة الدوليّة في إجراءات محكمة العدل الدولية مستمدة من العمل الذي تم إجراؤه ضمن مسار التحقيق الخاص بالاحتجاز ضمن تحقيقها الهيكلي، وهو مستمر منذ مرحلة مبكرة من عملها. وتعمل الآليّة الدوليّة على جمع وتحليل الأدلّة المتعلّقة بأنماط الجريمة والهياكل المتورّطة في ارتكاب الجرائم في معتقلات الحكومة السورية.

وسيتخّذ دعم الآليّة الدوليّة شكل تقرير يجمع تحليلاتها التي ستتناول القضايا ذات الصلة بالإجراءات.

يمكن قراءة الحكم هنا.

تطوّرات العدالة في فرنسا

دعمت الآليّة الدوليّة عددًا من التحقيقات التي أجرتها السلطات القضائية الفرنسية من خلال توفير المعلومات والأدلّة والمنتجات التحليلية. أدّت ثلاثة من هذه التحقيقات التي دعمتها الآليّة الدوليّة مؤخرًا إلى:

- إدانة ثلاثة مسؤولين سوريين كبار - علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود - بالتواطؤ في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب على خلفية مسؤوليتهم عن اختفاء ووفاة مواطنين فرنسيين سوريين هما مازن وباتريك الدباغ.
- صدور مذكّرات اعتقال بحق أربعة ضباط سوريين رفيعي المستوى - وهم اللواء فهد جاسم الفريج واللواء علي عبد الله أيوب والعميد أحمد بلول والعميد علي الصافتلي - بتهمة التواطؤ في "هجمات متعمّدة ضد السكّان المدنيين" وفي "الإصابة المتعمّدة للأرواح" كجرائم حرب على خلفية مسؤوليتهم في الهجمات غير القانونية التي نُفّذت في درعا في حزيران/يونيو 2017، والتي أدّت إلى مقتل المواطن الفرنسي السوري صلاح أبو نبوت.
- صدور مذكّرات اعتقال بحق الرئيس بشار الأسد وماهر الأسد والعماد أوّل غسان عباس والعماد أوّل بسام الحسن بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب على خلفية مسؤوليتهم في الهجمات بالأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في دوما والغوطة الشرقية في آب/أغسطس 2013.

تطوّرات العدالة في ألمانيا

من خلال تبادل المعلومات والأدلّة وأيضًا تحليل الموقع الجغرافي، دعمت الآليّة الدوليّة التحقيق الذي أدّى إلى توجيه لائحة اتهام في 26 تمّوز/يوليو 2023 للمواطن السوري أحمد هـ. بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب من خلال التعذيب والاستعباد فيما يتعلّق بإساءة معاملة المدنيين في التضامن بدمشق، واعتقاله على إثرها في 2 آب/أغسطس 2023.

الأثر الذي حققته الآلية:

ما أُعلن عنه حتى الآن من مساهمات في إجراءات تحقيق العدالة

السويد

محكمة مقاطعة غوتبورغ - 29 آذار/مارس 2023

أدينت المواطنة السويدية فتوش إبراهيم بارتكاب جريمة حرب لأنها نشرت، في الرقة بسوريا، صوراً لرؤوس مقطوعة مصحوبةً بتعليقات مهينة؛ حيث حكم عليها بالسجن لمدة 3 أشهر (قيد الاستئناف).

وقد دعمت الآلية التحقيق من خلال توفير المعلومات وإصدار منتج تحليلي عن العقوبات العنيفة التي نفذها تنظيم داعش واستعراضه أعمال العنف علناً أثناء احتلال الرقة.

محكمة مقاطعة سولنا - 9 كانون الثاني/يناير 2023

أدانت المحكمة مواطنَين سويديَين كانا قد انضما إلى تنظيم داعش لدور كل منهما في نقل أطفال إلى منطقة حرب وتزويج الفتيات قسراً واغتصابهن. وحكم على الرجل الذي تزوج إحدى الفتيات، وهو عبد الرحمن شكري محمد، في مرحلة الاستئناف، بالسجن لمدة 10 سنوات بتهمة اغتصاب طفلة مع توافر ظروف مشدِّدة للعقوبة. وحُكم على والدة الفتاتين، كاميلا أولوفسون، بالسجن لمدة 6 سنوات و10 أشهر بتهمة الاتجار بالبشر والمساعدة في اغتصاب الأطفال والتحريض عليه. وقد أيدت المحكمة الحكم في مرحلة الاستئناف.

وقد دعمت الآلية الادعاء من خلال إعداد أعمال تحليلية تتعلق بحالة الفتيات والنساء في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش في سوريا، مع تقديم تحليل قانوني يخلص إلى شن التنظيم لهجوم منهجي ضد السكان المدنيين وإتاحة إدلاء أحد موظفيها بشهادته في المحكمة عن الاستنتاجات التي توصلت إليها الآلية.

محكمة مقاطعة ستوكهولم - 4 أذار/مارس 2022

أدانت المحكمة المواطنة السويدية لينا نينا إسحاق كشريكة في ارتكاب جرائم خطيرة وفق تصنيف القانون الدولي وجرائم حرب، وحكم عليها بالسجن لمدة ست سنوات لعدم حمايتها -بوصفها وصياً قانونياً- لابنها البالغ من العمر 12 عاماً من تجنيد داعش له واستخدامه له كطفل مجند في سوريا حيث لقي حتفه.

وقد دعمت الآلية الادعاء من خلال توفير المعلومات.

ألمانيا

محكمة فرانكفورت الإقليمية العليا - قيد النظر

يحاكم الطبيب السوري علاء م. حالياً بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في ارتكاب أعمال عنف جنسي ضد مدنيين سوريين وتعذيبهم وقتلهم.

وقد وفرت الآلية معلومات وأدلة رئيسية مستقاة من الشهود.

النيابة العامة الاتحادية - 26 تمّوز/يوليو 2023

صدرت مذكرة توقيف بحق أحمد هـ. للاشتباه في ارتكابه جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب من خلال التعذيب والاسترقاق في سياق إساءة معاملة المدنيين في حي التضامن بدمشق. وقد أوقف المتهم في 2 آب/أغسطس 2023.

وتدعم الآلية التحقيق بتحليل الموقع الجغرافي وبمنتجاتها التحليلية وبما تقدمه من معلومات وأدلة.

المحكمة الإقليمية العليا في برلين - 23 شباط/فبراير 2023

أدين الفلسطيني السوري موفق د. بارتكاب جريمة حرب وقتل عمد لإلقائه قنبلة يدوية على حشد من المدنيين كانوا ينتظرون الحصول على الطعام، مما أسفر عن مقتل عدة أفراد. وحكم عليه بالسجن المؤبد.

وقد دعمت الآلية التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدلة.

محكمة كوبلنز الإقليمية العليا - 13 كانون الثاني/يناير 2022

أدين المواطن السوري أنور ر.، ضابط المخابرات السوري السابق، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في التعذيب والحرمان الشديد من الحرية والقتل والعنف الجنسي. وحكم عليه بالسجن المؤبد.

وقد دعمت الآلية التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدلة، وستترجِم الحكم إلى اللغتين الإنكليزية والعربية لنشره على نطاق أوسع بمجرد أن يصبح نهائياً.

محكمة كوبلنز الإقليمية العليا - 24 شباط/فبراير 2021

أدين المواطن السوري إياد أ. بالاشتراك في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية لمسؤوليته عن تعذيب المحتجزين في مراكز الاحتجاز التابعة للدولة. وحكم عليه بالسجن لمدة 4 سنوات ونصف.

وقد دعمت الآلية التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدلة، وترجمت الحكم، الذي يشكل علامة فارقة، إلى اللغتين الإنكليزية والعربية لنشره على نطاق أوسع.

هولندا

محكمة مقاطعة لاهاي - 21 نيسان/ابريل 2021 - اقيد النظر في المحكمة العليا

أدين المواطن السوري أحمد أل ي. بتهمة الانضمام إلى تنظيم إرهابي وجريمة الحرب المتمثلة في الاعتداء على الكرامة الشخصية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، حكمت المحكمة ببراءته من ارتكاب جريمة حرب، وخُفّضت عقوبته من 6 سنوات إلى 5 سنوات و4 أشهر، في مرحلة الاستئناف.

ولا يزال طعن النيابة في حكم البراءة معروضاً على المحكمة العليا.

وقد دعمت الآلية التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدلة.

هولندا/كندا

محكمة العدل الدولية - قيد النظر

اتخذت هولندا وكندا إجراءات قضائية ضد سوريا لاتهامها بارتكاب انتهاكات لأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب.

وتقدم الآلية الدعم في سياق هذه الإجراءات.

فرنسا

محكمة باريس الابتدائية المدني والجنائية - قيد التحقيق

تحقيقات جنائية جارية بحق شركة الأسمنت الفرنسية لافارج المتهمة بالتورط والمشاركة في جرائم ضد الإنسانية وتمويل الإرهاب. الشركة متهمة بإجراء ترتيبات مع تنظيم الدولية الإسلامية (داعش) والعديد من الجماعات المسلّحة الأخرى من أجل إبقاء مصنع الأسمنت في الجلابية مفتوحًا وتشغيله بين عامي 2012 و2014 في شمال شرق سوريا.

دعمت الآلية إجراءات التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدّلة وقدمت موجزا عن الأركان الأساسية للجرائم ضد الإنسانية في سياق جرائم داعش في سوريا.

محكمة استئناف باريس - 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

اعتمد قرار الاتهامات الموجهة إلى المسؤول الكبير في جيش الإسلام والمتحدث السابق باسمه، مجدي نعمة، الملقب بإسلام علوش، بالاشتراك في ارتكاب جرائم حرب (تجنيد الأطفال) والمشاركة في جماعة تشكلت لغرض الإعداد لارتكاب جرائم حرب.

والمتهم رهن الاحتجاز، لكن لم يتحدّد موعد لمحاكمته بعد.

وقد دعمت الآلية التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدلة.

محكمة باريس الابتدائية المدني والجنائية – 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

صدرت مذكرات توقيف بحق الرئيس السوري بشار الأسد وشقيقه ماهر الأسد والعميد غسان عباس والعميد بسام الحسن بتهمة الاشتراك في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب لاتهامهم بالمسؤولية عن شن هجمات بالأسلحة الكيميائية ضد مدنيين في دوما ومنطقة الغوطة الشرقية في آب/أغسطس 2013. مذكرة توقيف صادرة بحق بشار الأسد قيد الاستئناف.

وتدعم الآلية التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدلة.

محكمة باريس الابتدائية المدني والجنائية - 18 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023

صدرت مذكرات توقيف بحق أربعة قادة عسكريين سوريين رفيعي المستوى، هم: العماد فهد جاسم الفريج (وزير الدفاع السوري سابقاً)، والعماد علي عبد الله أيوب (رئيس رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة السورية سابقاً)، والعميد أحمد بلول (قائد القوات الجوية سابقاً)، والعميد علي الصافتلي (اللواء 64 مروحيات وقائد مطار بلي سابقاً) بتهم الاشتراك في جريمتي الحرب المتمثلتين في شن «هجمات متعمدة على السكان المدنيين» وإحداث «إصابات متعمدة في الأرواح» في سياق اتهامهم بالمسؤولية عن الهجمات غير المشروعة التي نفذت في درعا في حزيران/يونيه 2017 وأدت إلى مقتل المواطن الفرنسي السوري صلاح أبو نبوت.

وقد دعمت الآلية التحقيق من خلال توفير المعلومات والأدلة والمنتجات التحليلية.

محكمة الجنايات باريس - 29 آذار/مارس 2023 من المتوقع اجراء المحاكمة في أيّار /مايو 2024

اتهام ثلاثة مسؤولين سوريين كبار - علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود - بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب تضمنت اختفاء وقتل مواطنين فرنسيين –سوريين ، باتريك و مازن دباغ.

ومن المتوقع أن تعقد المحاكمة غيابياً أيّار /مايو 2024

دعمت الآلية اجراءات التحقيق عن طريق توفير المعلومات والأدلة والمنتجات التحليلية.

المعلومات التالية عيّنة صغيرة من تطوّرات تحقيق العدالة التي ساهمت بها الآلية. نشاركها بعد الحصول على إذن الهيئات القضائية التي تجري هذه الإجراءات أو حيث يكون دعم الآلية مذكور علنًا.

بخلاف هاتين الحالتين، لا تشارك الآلية تفاصيل عن الهيئات القضائية التي تدعمها أو القضايا التي ساهمت بها.

الآليّة الدوليّة المحايدة والمستقلة International, Impartial and Independent Mechanism
للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011
الأمم المتحدة

توسيع جمهور الآليّة الدوليّة

ضمن إطار التزامها المستمر بالتواصل والمشاركة، اتخذت الآليّة الدوليّة مجموعة من المبادرات لتوسيع نطاق تواصلها مع السوريين والمجتمعات المتضرّرة الأخرى وإشراكهم بشكلٍ فعّال في المساهمة في عملها. وهي تولي الأولوية للاجتماع مع روابط الضحايا والناجيات/الناجين ، وخاصةً أولئك الذين قد لا يتمكّنون من الوصول إلى الجهات الفاعلة في مجال العدالة الدولية بالطرق التقليدية.

مساحات شاملة للحوار

إن نطاق المجتمعات المتضرّرة من النزاع في سوريا ليس فقط متعدّد ومتنوّع، ولكنه يمتد أيضًا على منطقة جغرافية واسعة، سواءً داخل سوريا أو خارجها. وإدراكًا لأهمية إنشاء مساحات للاستماع إلى الأولويات والتحدّيات المختلفة التي تواجهها مجموعات مختلفة، أطلقت الآليّة الدوليّة سلسلة متكرّرة من الاجتماعات عبر الإنترنت المخصّصة لمنظّمات المجتمع المدني وروابط الضحايا والناجيات/الناجين التي تمثّل مجتمعاتٍ محدّدة وتعطي الأولوية لتلك التي لم نتعامل معها سابقًا.

شارك ممثّلون من مختلف منظّمات المجتمع المدني في اجتماعاتٍ مصمّمة خصيصًا لمجتمعاتٍ محدّدة بما في ذلك: المدافعين عن حقوق ذوي الإعاقة واللاجئين الفلسطينيين والأفراد من مجتمع المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين والمجموعات التي تقودها الحركة النسوية ومنظّمات الأطفال والشباب بالإضافة إلى المجموعات الكردية واليزيدية، من بين آخرين. والغرض من ذلك هو تعزيز فهم ولاية وأنشطة الآليّة الدوليّة، وإيجاد المزيد من السبل للمشاركة ولكي نستمع إلى الأولويات والتحدّيات المحدّدة لكل مجموعة.

تؤكّد هذه المبادرة المستمرة التزامنا بتعزيز جهود التواصل وتوسيع المساحات المتاحة للمجتمعات السورية المتنوّعة للمساهمة الفعّالة في عمليات العدالة والمساءلة.

إدماج أصوات الأطفال

يتمحور نهج الآليّة الدوليّة في مجال العدالة الشاملة حول دمج تجارب وأصوات المتضرّرين من النزاع، وخاصةً الأطفال والشباب الذين غالبًا ما يتحمّلون تأثيرًا غير متناسبًا. ولسوء الحظ، في سياق سوريا، غالبًا ما لا يتم الإبلاغ عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضدهم والآثار الطويلة الأمد للعنف بشكلٍ كافٍ ويتم غض النظر عنها.

ولمعالجة هذه المشكلة، طوّرت الآليّة الدوليّة استراتيجية للأطفال والشباب تهدف إلى فهم شامل للنزاع من وجهة نظر الشباب في سوريا. وقد استرشدت الاستراتيجية بسلسلة من المناقشات الموجّهة مع مجموعتين من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة في سوريا. وقد تم التخطيط لهذه المناقشات، التي نظّمها الخبير المواضيعي المعني بالأطفال والشباب في الآليّة، بدقّة على مدى أشهر لضمان بيئةٍ آمنة ومراعية للأطفال ومنتجة. وبالتعاون مع إحدى المنظّمات غير الحكومية السورية المعنية بحماية الطفل على الأرض، أعطت الآليّة الدوليّة الأولوية لراحة الأطفال طوال العملية.

كان الحصول على الموافقة خطوة أوليّة حاسمة، أولاً من الوالدين ثم من الأطفال. ولتحقيق هذه الغاية، ركّزت الجلسة الافتتاحية مع الأطفال على التعريف بالآليّة الدوليّة، وشرح الغرض من المناقشات، وإتاحة الوقت لطرح الأسئلة، وضمان حصول الأطفال على الوقت بعد انتهاء هذه الجلسة الأولى للنظر فيما إذا كانوا يرغبون في إعطاء الموافقة على المشاركة بشكلٍ أكبر. وافق الجميع باستثناء شخص واحد على المشاركة.

قدّمت الجلسات الست التي عُقدت في شهر أيّار/مايو 2023 رؤى لا تقدّر بثمن، ما عزّز فهم الآليّة الدوليّة لتجارب الأطفال في سوريا وقدّمت أفكارًا حول كيفية إدماج هذه الرؤى في عمل نا.

في الوقت الحالي، تعمل الآليّة الدوليّة على الانتهاء من المشاورات الداخلية حول الاستراتيجية المكتوبة، والتي تُعد دليلًا لجميع موظّفي الآليّة الدوليّة لتنفيذ نهج يراعي الأطفال والشباب في عملنا. وفي عام 2024، سيتم توزيع مسوّدة منها على مجموعة من الخبراء الخارجيين، بما في ذلك منظّمات المجتمع المدني التي تركّز على الأطفال والشباب للحصول على مقترحاتهم. وبالتوازي، يتم تطوير مواد مراعية للأطفال، مستمدة من المناقشات مع الأطفال في سوريا، وسنشاركها أولاً مع نفس المجموعة من الأطفال للحصول على تعليقاتهم. وسنطلق كلا المنتجين علنًا، ونأمل أن يسهّل ذلك مزيدًا من التعاون مع الآليّة الدوليّة فيما يتعلّق بنهجها تجاه الأطفال والشباب واستجابةً لطلبات الجهات الفاعلة الأخرى للحصول على نسخة متاحة للجمهور.

تعزيز الدعم لفرص العدالة

إلى جانب اجتماعنا السنوي للمجتمع المدني في منبر لوزان الذي تعقده هولندا وسويسرا، نظّمت الآليّة الدوليّة المجموعة الثانية المكوّنة من جزأين من تواصلنا الشخصي مع المنظّمات السورية والتي تمثّل المجتمعات المتضرّرة. هذا العام، ركّزت المشاورة وورشة العمل المخصّصتين للضحايا والناجيات/الناجين على عمل الآليّة الدوليّة بشأن الجرائم المرتبطة بتنظيم داعش وكيفية تعزيز جهود المساءلة.

مشاورات مع الضحايا والناجيات/الناجين

عُقدت المشاورة المخصّصة مع روابط الضحايا والناجيات/الناجين والأفراد لتعزيز فهم أعمق للتأثير المحيط بالجرائم المرتبطة بتنظيم داعش، ولتمكين الضحايا والناجيات/الناجين وتوفير مساحة لسماع أصواتهم المتميّزة وإدماجها في العمل الأوسع للآليّة الدوليّة.

تناقش المشاركون مع الآليّة الدوليّة لفهم الدعم المقدّم إلى الهيئات القضائية في التحقيقات والمحاكمات المتعلّقة بالجرائم المرتبطة بتنظيم داعش. كما شاركوا وجهات نظرهم بشأن أولويات العدالة. وأدّت المشاورة دورًا حاسمًا في إعلام المشاركين بالجهود المستمرة التي تبذلها الآليّة الدوليّة، وإدماج النهج الجنساني والمراعي للأطفال، والدورالذي يلعبه الضحايا والناجيات/الناجون في تصميم عمليات المساءلة.

ورشة عمل المساءلة

عُقدت ورشة عمل الآليّة الدوليّة مع منظّمات المجتمع المدني المشاركة بنشاط في جهود التوثيق والمساءلة عن الجرائم المرتبطة بتنظيم داعش في سوريا. لقد كانت فرصة للآليّة الدوليّة لإبلاغ المشاركين عن عملها وتبادل المعلومات حول فرص العدالة المتعلّقة بجرائم داعش، بما في ذلك الإجراءات الوطنية الجارية ضد الأفراد والشركات، وجهود التحقيق المشتركة، وزيادة فهم المعلومات والخبرات السياقية لمعالجة الجرائم المتعلّقة بتنظيم داعش بدقّة.

تبادل المشاركون وجهات النظر حول مساهمة الآليّة الدوليّة في جهود المساءلة، ودور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والتحدّيات التي واجهوها في توثيق جرائم داعش والوصول إلى العدالة.

وهدفت هذا الفعّاليّة إلى تعزيز التعاون المتزايد مع الآليّة الدوليّة، ولا سيّما لتدعيم مسار التحقيق الاستراتيجي الخاص بها في جرائم داعش والاستعدادات لدعم طلبات المساعدة فيما يتعلّق بجرائم داعش.

الدعوة إلى العدالة الشاملة

تشارك الآليّة الدوليّة بانتظام في الفعّاليات، وتتحدّث إلى وسائل الإعلام حول القضايا المتعلّقة بولايتها، بهدف ضمان بقاء العدالة والمساءلة في سياق سوريا موضوعًا مطروحًا أمام الرأي العام. ومن أبرز هذه الجهود ما يلي:

- **المساءلة عن انتهاكات اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية**

تحدّثت رئيسة الآليّة الدوليّة في مناسبتين في تشرين الثاني/نوفمبر حول الحاجة إلى المساءلة عن انتهاكات اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا. وفي مؤتمر المجتمع المدني السوري حول الأسلحة الكيميائية في لاهاي، وفي فعّاليّة نظّمتها مؤسسة هاينريش بول في برلين، شدّدت السيدة ماركي-أويل على أن المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية كانت من بين أولويات الآليّة الدوليّة منذ إنشائها. وسلّطت الضوء على مسار الآليّة الدوليّة للتحقيق المخصّص والذي يركّز على الهجمات غير القانونية، والتي تشمل الهجمات بالأسلحة الكيميائية، وعلى أن هذا العمل يعتمد على المساهمات القيّمة من منظّمات المجتمع المدني السورية بالإضافة إلى عمل الهيئات الدولية المختلفة، مثل لجنة التحقيق بشأن سوريا ومنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية.

- **حقوق الضحايا في الوصول إلى العدالة**

نظم المركز الدولي لمكافحة الإرهاب في لاهاي فعّاليّة شبكية مشتركة ركزت على بحث حقوق الضحايا في الوصول إلى العدالة في القضايا المتعلّقة بالجرائم المنسوبة إلى أفراد تنظيم داعش. وأوضحت السيدة ماركي أويل كيف أن مسار التحقيق الذي تتبعه الآليّة الدوليّة في الجرائم المتعلّقة بتنظيم داعش قدّم الدعم للتحقيقات، وأدمج أصوات الضحايا والناجيات/الناجين، كما تقاسم النتائج التي توصلت إليها الآلية ونهجها. وأكدت السيدة ماركي أويل على أن نهج ولاية الآليّة الدوليّة المتبع لدعم التحقيقات هو احتمالية إثبات وجود جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية بدلاً من التركيز على الاتهامات الأبسط مثل تهمة الانتساب إلى منظمة إرهابية، والمساعدة في التقاط صورة أوضح للأحداث وسياقها وتحقيق نتائج عدلية على نحو فعال ومفيد للضحايا والناجيات/الناجين.

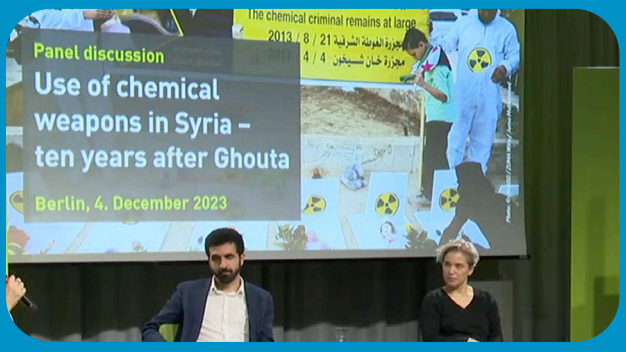

تواصل معنا

نعبّر عن تقديرنا كل من شاركوا/ن بالفعل بتعليقاتهم/ن واقتراحاتهم/ن حول مواضيع مستقبلية لإضافتها إلى النشرة.

إذا كانت لديكم/كنّ أي تعليقات أو أسئلة أو إذا حصلتم/ن على هذه النشرة وترغبون/ن أن نضيفكم/ن إلى قائمتنا البريدية، يرجى مراسلتنا على iiimsyria@un.org.

يُعدّ موقعنا الإلكتروني مصدرًا هامًا لمعرفة المزيد حول عمل الآليّة الدوليّة وأنشطتنا الأخيرة. يمكنكم/ن أيضًا تصفح النشرات السابقة – على سبيل المثال، تحتوي النسخة الأخيرة على مزيد من التفاصيل حول مسارات التحقيق الأخرى.

نشكركم/ن على دعمكم/ن وتعاونكم/ن المستمرّين.

مسرد المصطلحات

- **الهيئات القضائية المختصة:** الهيئات التي يمكن أن تتبادل معها الآليّة الدوليّة المعلومات ويشمل هذا أجهزة إنفاذ القانون، وسلطات التحقيق، وسلطات الادعاء، والقضاة. وهي هيئات تستوفي المعايير التاليّة:
  - لها اختصاص التحقيق في الجرائم التي تشملها ولاية الآليّة الدوليّة لمقاضاة مرتكبيها ومحاكمتهم.
  - تحترم القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
  - لا تطبّق عقوبة الإعدام على الجرائم قيد النظر.

قد تدعم الآليّة الدوليّة أيضًا إجراءات قانونية مدنية وإجراءات قضائية وطنية ودولية أخرى متعلّقة بالمسؤولية عن الجرائم المرتكبة في سوريا التي تندرج تحت ولاية الآليّة الدوليّة.

- **طلب المساعدة:** يشير إلى طلب رسمي موجّه إلى الآليّة الدوليّة من الهيئات القضائية لتبادل المعلومات أو الأدلّة، أو أعمال وأدوات التحليل أو نواتج العمل، أو الخبرة التي في حوزة الآليّة الدوليّة لغرض دعم التحقيقات أو الملاحقات القضائية أو الإجراءات القضائية.
- **التحقيق الهيكلي:** يشير إلى رسم خرائط لأنماط الجرائم الشاملة، وهياكل السلطة التي تمارسها أطراف النزاع، والجهات الفاعلة ذات الصلة (لا سيّما تلك الموجودة داخل هياكل السلطة، وكذلك الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المدنيين الذين قد يعملون خارج هذه الهياكل ولكنهم مع ذلك لعبوا دورًا هامًا في ارتكاب الجرائم) والسياق الأوسع الذي وقعت فيه جميع الأحداث ذات الصلة (الأطر الدستورية والتشريعية، والمشهد الجيوسياسي، والسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني).